

## العلاقات الجزائرية - الفرنسية

# بين مد الخلافات السياسية وجزر المصالح الاقتصادية

مما لا شك فيه أن العلاقات الجزائرية - الفرنسية لم تكن في يوم من الأيام مستقرة أو هادئة بسبب الخصوصية التاريخية التي تميزها، ولكن لم يسبق وأن شهدت هذه العلاقات تذبذبا صارخا ومزمنا كالذي شهدته منذ وصول الرئيس "نيكولا ساركوزي" إلى قصر الإليزي، إلى درجة أنها أصبحت تمرّ بأطوار متقلبة ومتغيرة تصل حد التنافس.

المشروعة جعلت ساركوزي لا يكتفي برفض الاعتراف عن جرائم بلاده الاستعمارية، بل يتماهى في عنجهيته إلى حد الاستخفاف بمطالبنا والتطاول على ذاكرتنا الجماعية، من خلال تمجيد السفاح بيجار وتوزيع النياشين والأوسمة على حركى حرب التحرير، والتحرش بالمهاجرين الجزائريين، والمطالبة بإعادة النظر في اتفاقية 1968 الخاصة بالهجرة. وماذا فعلنا نحن لمواجهة هذا التطاول الساركوزي المهين لذاكرتنا ولشهادنا ولدولتنا، أو لإرغام فرنسا على الاعتراف بجرائمها، لا شيء، فكل تصرفاتنا إزاء فرنسا لا تخرج عن نطاق ردود الأفعال، ولم ترق لحد اليوم إلى مستوى الفعل المؤثر في تغيير القرار الفرنسي، إلى درجة أننا حولنا انتصارنا الكبير والعظيم على فرنسا إبان حرب التحرير اليوم إلى انهزام مع سبق الإصرار والترصد.

### هل نحسن استثمار ورقة الانتخابات الفرنسية؟

رغم أننا لا نجد أي مبرر للموقف الرسمي المحتشم في التعاطي مع فرنسا بخصوص حقوقنا التاريخية، إلا أنه لا بد من الاعتراف أن محيي ساركوزي للإليزي قد ساهم في تعقيد وتسميم العلاقات بين البلدين بسبب قربه من أطروحات اليمين المتطرف، والذي تجلّى بوضوح في أكثر من مناسبة وأكثر من قضية، بدءا بمواقفه من المهاجرين، ومرورا بموقفه من الإسلام، ووصولا إلى موقفه من تاريخ فرنسا الاستعماري، وهذه المواقف المستفزة وغير الإيجابية لم تسهل من عمل الطرف الجزائري الذي وجد نفسه أمام شخصية متقلبة المزاج وتفترق لأبسط أبجديات اللباقة. إن الأساليب القذرة التي انتهجها ساركوزي في تعاطيه مع الملف السياسي والتاريخي الجزائري، المثقل بالجراح، قد ألحق ضررا معنويا بالدولة الفرنسية وبشورتها الديمقراطية التي أفرغت من محتواها الإنساني منذ محيي ساركوزي إلى قصر الإليزي، وقزمت دولة بحجم فرنسا وبحجم ثورتها في المنابر والمحافل الدولية، وهو ما أثار حفيظة اليسار الفرنسي الذي يسعى خلال الانتخابات الرئاسية التي أصبحت على الأبواب إلى سحب البساط من تحت أقدام ساركوزي، ليس فقط لأنه أصبح يقف بمواقفه العنصرية وفكره المتطرف حائلا دون تفكيك القنابل التي تلغم مسار العلاقات الجزائرية - الفرنسية، إنما أصبح يشكل في حال استمرار وجوده على رأس الدولة الفرنسية خطرا على هذه الدولة وعلى ثورتها. هل ستنتج الجزائر هذه المرة في استثمار الفرصة التي تتيحها الانتخابات الرئاسية الفرنسية، من خلال وقوفها وراء مرشح الحزب الاشتراكي "فرانسوا هولاند"، الذي أبدى تجاوبا إيجابيا مع مطالبنا التاريخية، ويحظى بدعم كبير في الأوساط السياسية الوطنية، أم أن حسابات بعض الزمر لا تصب في هذا الاتجاه؟



فرنسا بقدر ما تخضع للظرفية وللمشاعر الحماسية الجياشة التي تفرضها هذه المناسبة التاريخية أو تلك. والغريب أننا نؤكد في كل خطاباتنا السياسية والحزبية والجموعية على أن ترقية علاقاتنا مع فرنسا مرهون بمدى استعدادها على إعادة الاعتبار لذاكرة شهدائنا الأبرار من خلال اعترافها واعتذارها عن جرائمها المرتكبة إبان الحقبة الاستعمارية، ولكن عندما توضع هذه الخطابات على المحك نكتشف أنها كانت مجرد وسيلة للاستهلاك الإعلامي والسياسي، بدليل أن المصالح الاقتصادية والتجارية الفرنسية في الجزائر تزداد اتساعا وترسيخا بتحقيق المزيد من الامتيازات والفوائد دون أن نضطر للاعتراف أو الاعتذار عن جرائمها الاستعمارية، وهنا يحضرني ما قاله ساركوزي أثناء زيارته الرسمية للجزائر سنة 2007، بحيث قال وبالحرف الواحد في رده على أسئلة أمد الصحافيين الذي سأله بخصوص معاهدة الصداقة بين البلدين: "لماذا نبرم هذه المعاهدة ما دمنا قادرين على تحقيق ما نريد من دونها" والحقيقة أن هذا الجواب المستفز يشكل إهانة مباشرة للجزائريين ليس فقط لأن ساركوزي قد أقرّ بقدره فرنسا على خدمة مصالحها وتحقيق كل أهدافها في الجزائر دون أن تضطر لربط نفسها بالالتزامات السياسية التي تفرضها معاهدة الصداقة، إنما لأنه أثبت الفشل في الضغط على فرنسا وفي استثمار الأوراق الاقتصادية والتجارية الهائلة لتحقيق مطالبنا التاريخية التي أصبحت تضع الجزائر في موقف محرج ومخجل أمام العالم، خاصة في ظل الموقف المتقدم والمؤثر الذي أبدته تركيا في تعاطيها مع ملفها التاريخي إزاء فرنسا ردا على المزاعم الفرنسية المطالبة بضرورة اعتراف تركيا بإبادة الأرمن خلال الحرب العالمية الأولى. هذا الفشل في تعاطينا مع فرنسا بخصوص ملفتنا السياسية العالقة ومطالبنا التاريخية

الجزائر لـ "رونو" و"لافارج" و"صانوفي" و"توتال" من أجل الاستثمار في الجزائر فما هي الفوائد التي ستنتجها الجزائر من دخول هذه المؤسسات إلى ترابها، وهل ستكون تلك الفوائد في مستوى الأرباح الهائلة التي ستنتجها هذه الشركات من العمل في السوق الجزائرية؟! أما السؤال الأهم بالنسبة لنا كجزائريين وكأصحاب حقوق تاريخية لا تزال معلقة بسبب تعنت فرنسا وبرفضها القاطع الاعتراف بتلك الحقوق، فيتمثل في: هل ستسعى فرنسا من الآن فصاعدا إلى إصلاح علاقتها السياسية مع الجزائر عبر الاعتراف بجرائمها الاستعمارية البشعة والاعتذار عنها، أم أن الامتيازات الاقتصادية التي ما تزال تتمتع بها في الجزائر وحصولها على المزيد منها دون أن تضطر للاعتراف والاعتذار سيزيد مواقفها الرافضة تصلبا وعنادا؟!

### تناقض الأقوال مع الأفعال

كل الدلائل والشواهد التي أفرزتها زيارة رافارين إلى بلادنا مؤخرا تثبت بأن مقاربة ساركوزي القائمة على تغليب المصالح الاقتصادية على القضايا السياسية والتاريخية العالقة بين البلدين أصبحت هي التي تتحكم في سيرورة العلاقة بين الجزائر وباريس. نقول هذا لأن زيارة رافارين الأخيرة لبلادنا حققت لفرنسا امتيازات اقتصادية هائلة لم تحققها أية دولة أوروبية أخرى دون أن تضطر فرنسا إلى تقديم أية تنازلات سياسية بخصوص مطالبنا التاريخية، بل بالعكس فهي لم تعد تفوت أية مناسبة لتأكيد رفضها الاعتراف والاعتذار عن ماضيها الاستعماري وقول "لا" للجزائريين وفي عقر دارهم، وهو ما يؤكد أن تعاطي الدولة الجزائرية مع هذا الموضوع التاريخي الحساس لا يندرج ضمن استراتيجيات واضحة وثابتة، كما أنه لا يشكل خيارا استراتيجيا وسياديا في تعاطيها مع

### سميرة ينون

فتارة تتلبّد سماء البلدين بغيوم الخلافات وتتكهرب الأجواء وتتوتر العلاقات وتنقطع هذه الزيارات الرسمية بينهما، وتارة أخرى تنقشع هذه الغيوم وتتلطف الأجواء وتنعش العلاقات وتتواصل زيارات المسؤولين بين البلدين، ويسارع ساركوزي في كل مرة إلى إرسال وزرائه ومبعوثيه الشخصيين تباعا إلى الجزائر لتطبيع العلاقات وحلحلة الملفات العالقة لاستدراك ما ضيعه من مصالح أثناء فترة التشجنج والتوتر.

### مقاربة فرنسا

إن الزيارات التي قامت بها عدة وفود وشخصيات رسمية فرنسية منذ انقشاع غيوم التوتر الشديد بين البلدين في بداية الخريف الماضي تندرج في هذا الإطار، بما فيها الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى بلادنا مبعوث الرئيس ساركوزي "بيار رافارين". فحتى وإن كانت هذه الزيارة قد جاءت بثوب الاستثمار لإغراء الجزائريين وإقناعهم بضرورة التفاعل الإيجابي معها إلا أنها في حقيقة الأمر تعتبر بمثابة طوق نجاة للاقتصاد والصناعة الفرنسية التي تمر بأصعب وأحرج الفترات في ظل اشتداد وطأة الأزمة المالية الأوروبية وما أفرزته من تداعيات خطيرة على اقتصاديات دول أوروبا بما فيها فرنسا.

فرنسا التي عودتنا على الشح الاستثماري المنتج في الجزائر وعلى التعاطي مع بلادنا بعقلية تجارية ابتزازية لتحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح والفوائد دون جهد، خاصة في ظل البحبوحة المالية التي تتمتع بها الجزائر، هي لم تتغير أو تغير من أسلوبها القائم على البنزسة في الجزائر، إنما اضطرت لتغيير آليات عملها في الجزائر بإرتداء ثوب الاستثمارات، ولكن ليس من أجل تقديم الدعم التكنولوجي والمرافقة التنموية، كما تطالب به الجزائر، إنما من أجل الاستحواذ والانفراد بأكبر المشاريع في السوق الجزائرية للتقليل من وقع انعكاسات الأزمة المالية الأوروبية على اقتصادها وتعويض الخسائر الفادحة التي تعرضت لها بسبب هذه الأزمة.

إن الملفات الاقتصادية والاستثمارية الكبرى التي حملها رافارين للجزائر بدءا بمشروع صناعة سيارات رونو ومرورا بتوسيع شركة "لافارج" لإنتاج الإسمنت ووصولا لصناعة الدواء وصناعة البتروكيميا تثبت كلها بأن فرنسا أصبحت تسعى اليوم للاستحواذ على أكبر المشاريع والصناعات التي تنفذ صناعاتها من الإفلاس وتحقق لها أكبر قسط ممكن من الأرباح بما يمكنها من تعويض خسائرها والمحافظة على توازناتها المالية الكبرى. ولعل حرص فرنسا اليوم على إقامة مصنع لصناعة سيارات رونو بالجزائر بعدما كانت قبل خمس سنوات فقط من أشد المعارضين لذلك، لهو دليل قاطع على ما أصبحت تعانیه صناعة السيارات في فرنسا.

كما أن الاستثمار في المجال الصيدلاني والبتروكيميائي يعتبر بالنسبة لفرنسا بمثابة الاستثمار في منجم للذهب الخالص، لأن أرباحه طائلة وفوائده مضمونة مئة بالمئة. ولكن إذا كانت فرنسا ستحقق فوائد اقتصادية ومالية ضخمة بسبب التسهيلات التي قدمتها

## اتساع رقعة الاحتجاجات الشعبية

# الحوار أداة لحماية السلم الاجتماعي

تتعدد أشكال التعبير عن عدم الرضا بأعمال الجماعات المحلية، التي لم تفلح في تلبية المطالب الأساسية للضمانات الاجتماعية، برغم الأموال الطائلة، والإمكانات الضخمة، التي سخرتها الدولة لتحسين الإطار المعيشي، ويبقى هذا الأخير، مجال خلاف، وصل حد التصادم بين المواطنين، في عدة جهات من البلاد، والسلطات العمومية، التي أخذت تقييم أسلوب تعاملها مع حركات الاحتجاج، متزايدة الوتيرة يوما بعد آخر.

### ع. مغيث

لم يقتنع أغلب المواطنين بعود الإدارة المحلية في تحسين الأوضاع المعيشية، التي تتفاقم في هذا الشتاء، مما يبرر تكرر مظاهر الاستياء الشعبي في العاصمة وضواحيها، وباقي المدن، حيث لا يمضي يوم، دون تسجيل أعمال شغب، وحرق ونهب للممتلكات العامة والخاصة.

طلب المحتجون في عدة مناطق من الوطن، من السلطات البلدية تحسين إطارهم المعيشي، بتنفيذ مشاريع التهيئة، والتجهيز، والتجميل المسجلة منذ عدة أشهر، وتعكس هذه الوقفة بداية شتاء يتضمن حتى الآن، مطالب متكررة، بات سكان الأحياء القديمة، في أكثر من بلدية عبر الوطن، يطرحونها بطرق مختلفة، بتفاوت درجات التضمر.

### متاعب وراء مطالب

تمثل الوضعية السيئة للطرق، وانعدام الإنارة العمومية، ونقص الخدمات اليومية الأساسية انشغالات أساسية لسكان الضواحي، تماما مثلما هي كذلك بالنسبة للمقيمين في الأحياء الحضرية، والمناطق المعزولة. وتبرر مطالب المواطنين المقيمين في الأحياء القديمة بمتطلبات فصل الشتاء، بما يعنيه من تقلبات الطقس، والمتاعب التي تنجر عن تساقط الأمطار مثلا، تؤدي المياه المجمعة في عرض الطرق، وفي الساحات، إلى عقبه ترهق المشاة، وسائقي المركبات، سواء كان الأمر في الشراعية ببلدية الكاليتوس، أو في باش جراح بالعاصمة، أو حتى في الحمري بهران، أو أي حي عتيق، بإحدى المدن الكبرى ببلادنا، بل إن القرى والتجمعات السكانية المعزولة، اضطرت سكانها إلى نفس الطريقة بالتجمهر في العراء، للفت انتباه القليل من أفراد الحرس البلدي المحتجين، بدورهم، على عدم وفاء الإدارة بتنفيذ وعودها برفع أجورهم، التي كانت موضوع إضراب في الصائفة الماضية.

كما تترافق ظروف الحياة في الشتاء بهواجس الخوف لبيلا في المواقع السكنية الواقعة بأطراف المدن والبلدات، أو حيث تنعدم الإنارة العمومية، ولو في وسط المدينة، نظرا لما يتهدد المواطن من مخاطر التعرض للاعتداء البدني، أو غيره، في ظل وجود مسببات الجريمة، والانحراف، وتفاوت خطورة مثل هذه الوضعيات المخرجة من حي إلى آخر في المدينة، أو البلدية الواحدة، كما تتفاوت أيضا من منطقة إلى أخرى، بحسب المؤثرات الاجتماعية، والاقتصادية السائدة هنا، وهناك. إذا كانت الأزقة العتيقة غير المضاء مرتعا للصوص والمنحرفين الذين يمتنون أنواع النهب والسطو، بما فيها سرقة السيارات، فإن أطراف المدن التي تشهد توسعا عمرانيا، كثيرا ما تأوي أفراد عصابات الأشرار، والتهريب، الأمر الذي يفرض تواجدا دائما لأعوان الأمن، الذين يبذلون جهدا مضنيا، ويواجهون مخاطر شتى في ملاحقة مصدر الخطر، حفاظا على سلامة المواطنين، وممتلكاتهم.

علاوة على ذلك، يقدم سكان تلك الأحياء شكاوى للمصالح البلدية، بخصوص نقص الخدمات الأساسية من نحو التوريد بياه الشرب، والعلاج والنقل، أو بشأن تردي التجهيزات، والمرافق التي تقدم تلك الخدمات، خاصة شبكات التمرين بالغاز، وتصريف المياه، لما تتعرض له من أضرار، بسبب الفيضانات، وانعدام قنوات التصريف.

أما في المواقع السكنية الهشة، فإن معاناة العائلات، تتضاعف لانعدام تلك المرافق أصلا، وطول انتظار أجل إعادة الإسكان في عدد من البلديات المعنية، كما يواجه التلاميذ والعمال في القرى والمناطق النائية، صعوبات في التنقل، لتأثر حركة المرور برداءة أحوال الطقس.

### الجماعات المحلية في قفص الاتهام

إذا كان مطلب سكان عدد من الأحياء الشعبية بالجزائر، هو الإسراع في تسوية وضعيات عقارية، وتعجيل ترحيل مئات العائلات إلى مساكن جديدة، فإن معاناة سكان الضواحي، لم تعد خافية على المنتخبين والمسؤولين المحليين، الذين يقفون مكتوفي الأيدي أمام حركات الاحتجاج المتكررة كل يوم في كافة أنحاء الجمهورية. ولا يخفي كثير من المنتخبين مشروعية المطالب التي يرفعها المحتجون الذين يلتزمون في كثير من الحالات بالهدوء، طمعا في إيجاد أذان صاغية من الجماعات المحلية، التي صار عجزها واضحا، ومحل اجتماعات بين المسؤولين السامين والولاة، ومسؤولي

المؤقتين في أكثر الحالات، ويعترف من جهتهم مفتشو العمل بنوع من الضغوط التي يتعرضون لها عند محاولة الفصل في بعض نزاعات العمل في القطاعين العام والخاص، مما يبقى التجاوزات، وهضم الحقوق المادية والمنعوية لدى كثير من المستخدمين، لاسيما في وحدات الإنتاج الكبرى، حيث يتصرف مسيروها خارج الإطار القانوني، ويعرضون بذلك مصير آلاف العمال لما هو أسوأ في الوقت الذي يلجا مستخدمون خواص لأساليب الابتزاز في التوظيف مع ميل مرضي لإهانة حملة الشهادات الجامعية، الذين شكلوا فرعها نقابيا يحاول إسماع صوته بالانضمام إلى حركة الاحتجاج كوسيلة مطلوبة مفضلة عند غالبية المواطنين. ولم يتجنب متدخلون أمام مسؤولي الوصاية الإشارة



إلى اختلالات تسترت عليها الإدارة لبعض الوقت، دون أية فائدة، مثل عدم محاسبة المسيرين، وحتى المنتخبين المدانين، إثر شكاوى من قبل مواطنين ضحايا، مما يعمق انعدام الثقة بين هيئات الدولة والمواطنين، على حد تعبير نقيب المحامين، يعود السبب الجوهري في الاحتجاج المتواصل إلى الشعور العام بالظلم، بل وإلى إصرار بعض المسؤولين على التماهي في قهر المظلومين، ثم إن المسؤولين، كما قال ممثل جمعية شبانية، "يعرفون الأسباب قبل غيرهم، وعليهم الشروع الجدي في حلها، وليس إضاعة الوقت في مناقشتها وكأنهم غائبون عن الواقع"، هكذا صار من المؤلف عند إطارات الإدارة المحلية، الحديث عن تذبذب المال العام وتقصير بعض الهيئات العمومية في محاربة الرشوة والفساد الإداري وغيرها من الأفات.

### نقاش حول تسيير الأزمة

اعترف المجتمعون بتعقد الأزمة التي توصف هكذا، في توصيات الولاة، إثر لقائهم بوزير الداخلية، وربما كان ذلك مؤشرا على جدية النقاش، الذي دار خاصة حول أسلوب معالجة الاحتجاجات الشعبية. دور الجماعات المحلية في تسيير شؤون السكان، خاصة حل المشاكل الناجمة عن عدم تهيئة بعض الأحياء، والتأخر في مدها بشبكات الخدمات الأساسية، لاسيما الغاز الضروري في فصل الشتاء، وتأمين المواقع الانتقالية، التي تنتشر فيها الجريمة والآفات الاجتماعية. لتفعيل هاته الهيئات، ألح وزير الداخلية مؤخرا أثناء اجتماعه بالولاة على أهمية التكفل بالانشغالات المواطنين في كل الميادين، بإشراك ممثليهم في الحركة الجموعية. من جهتها، تظلم مفتشيات العمل بدور حاسم في التخفيف من حدة التوترات المسجلة في الوحدات الاقتصادية، أو في تسوية بعضها بالجوء إلى

التحكيم وفق القانون الساري، وتدل شكاوى النقابات المهنية، التي التقت مسؤول النقابية المركزية في الفترة الأخيرة، على نقائص فادحة في تمثيل عمال وحدات إنتاجية كبرى، منها غياب التمثيل النقابي، والصراع الشخصي في عدد من النقابات القائمة، وعدم الرد المناسب على النزاعات، التي تعرض على مفتشيات العمل، أو على الاتحاد العام للعمال الجزائريين، كما تحدث متدخلون على عدم تطبيق بنود القوانين الخاصة بالتقاعد، والعلاوات، وطب العمل، هذا الأخير، سجل تقدما نسبيا في الوحدات الخاصة، على عكس المؤسسات الاقتصادية العمومية العاملة في أنشطة مرهقة، مما تسبب في تعرض بعض العمال لأمراض مهنية.

وتبادل ممثلو المؤسسات التهم، بعدم تحمل كل طرف مسؤولية معالجة الاحتجاجات، حيث رد مسؤولو الأمن تهمة أعوان الإدارة بالتقصير في تسيير التجمعات، والاعتصام في الساحات وأمام مقرات العمل، بإحالة التقصير إلى مستخدمي الجماعات المحلية، لاسيما في طريقة تسيير ملفي التشغيل والسكن، بينما أشارت النقابات إلى غطرسة أرباب العمل، وعدم امتثالهم لبنود القانون في حل النزاعات المتكاثرة في الوحدات الاقتصادية العمومية. حصل هذا في نوع من النزاعات المهنية، التي نشبت في عدة وحدات إنتاجية عمومية، وخاصة عبر مناطق من الوطن، ووجد بعض المسيرين أنفسهم مخرجين لتأخرهم في تلبية مطالب منصوص عليها في تشريع العمل، بينما بالغ بعض ممثلي العمال في طلب علاوات، بالاستناد إلى مبررات واهية، وفي حالات محدودة، برز الطابع الشخصي للنزاع بين النقابيين والمسيرين، لذلك يستفاد من خلال المعاينة الميدانية، أن التوتر الناشئ في عالم الشغل تغذيه كذلك اعتبارات خارج تشريع العمل، وأنه على تعقد الوضع، كما في حال مركب رويبة، ووحدات سونا طراك بالجنوب، وغيرها يبقى الحوار بين ممثلي العمال والمسيرين، السبيل المفضل لتجاوز كل العقبات، بما فيها الخيلولة دون التوقف عن الإنتاج أيام عديدة متتالية، كما أن عددا كبيرا من النقاط، محل التفاوض، تجد حلها المناسب في بنود اتفاقيات العمل الجماعية، فضلا عن التشريع الوطني للعمل، الذي تم تكييفه في السنوات الأخيرة مع متطلبات عالم الشغل الراهنة.

### الاتصال والحوار مطلوبان

إن كثيرا من المطالب في رأي المسؤولين موضوعية لاتصالها بالحياة اليومية للمواطن، التي حرص رئيس الجمهورية دائما على الدعوة للتكفل الجدي والعاجل بها، ومثلت هذه الدعوة محور اجتماعات بين المسؤولين المركزيين والمسيرين المحليين، ويبدو حسب المواطنين، أن عدم تنفيذ الوعود من المصالح الإدارية، يزيد في متاعبهم، كما أن تأجيل مشاريع أساسية، يؤدي إلى زعزعة الثقة بين المواطن ومرافق الدولة العمومية، التي أنشئت قانونيا لتلبية حاجات السكان الأساسية، ولضمان سير مؤسسات الإنتاج الاقتصادي، التي تساهم في توفير السلع والخدمات الضرورية لمعيشة المواطن واستقراره على أكثر من صعيد. إن تعليمات وزارة الداخلية بعدم استعمال القوة في فض الاحتجاج، تذهب في الاتجاه السليم المؤدي إلى انتهاء الحوار، وسيلة لعلاج الوضع، حيث نصت تلك التعليمات على ضرورة اتصال المسؤولين بالمحتجين، ومحاورتهم بحكمة، ومسؤولية في جوهر المطالب، والجدي في تقديم الحلول، لكن اللجوء إلى القوة، يشمل كذلك المحتجين لتفادي، كما تضيف التعليمات، تكرار حدوث ما حصل أخيرا في بلدية الشارقة، من اعتداء على أشخاص أبرياء، ونهب ممتلكات، ويبيح القانون استعمال القوة، لفض المحتجين في حالة المساس بسلامة المواطنين، وموظفي الدولة، وكذا بالأموال العامة والخاصة، التي كثيرا ما تكون عرضة لكل الأعمال المنافية للقانون.

## الإعلام .. جوهر الإصلاحات السياسية



وبالعودة إلى الصحفي الذي يمثل العمود الفقري للعمل الإعلامي، فلأول مرة ينص القانون على أن كل علاقة عمل بين الهيئة المستخدمة والصحفي تخضع إلى عقد عمل مكتوب يحدد حقوق الطرفين وواجباتهما، طبقاً للتشريع المعمول به، ولأول مرة يوضع المراسل الصحفي على قدم المساواة مع الصحفي. وهذا ما من شأنه أن يضع حداً للاستغلال البشع للصحفيين وخاصة الشباب المقبل على العمل الإعلامي والذي لم يكن يتردد في الإذعان إلى الأمر الواقع الذي يفرضه أرباب الجرائد من منتحلي مهنة الصحافة، بل إن القانون يفرض على الجريدة أن يكون ثلث طاقمها التحريري من الصحفيين المحترفين والذين هم أدرى بالحقوق المهنية والاجتماعية للأسرة الإعلامية.

أعتقد أن الصحفي الذي يحتج على قانون الإعلام لم يقرأ مثل هذه المادة التي تنص على معاقبة كل من يهين بالإشارة المشينة أو القول الجارح صحفياً أثناء ممارسة مهنته أو بمناسبة ذلك بغرامة مالية من ثلاثين ألف دينار جزائري إلى مائة ألف دينار جزائري، بل إن أحد الزملاء الصحفيين قد كتب بنوع من السخرية أن الصحفي يساوي عشرة ملايين سنتيم.

ولا يمكن التحجج بأي حال من الأحوال بالوصول إلى مصادر الخبر، ومثل هذا الحق كثيراً ما يراد به باطل وكثير ما يخفي وراء هذا شعار البراق الصحفيون الفاشلون في حياتهم المهنية أو أولئك الكسالى الذين يعيدون صياغة بقرقيات وكالات الأنباء أو البيانات التي ترسل إلى قاعات التحرير. إن القانون العضوي المتعلق بالإعلام يعترف للصحفي المحترف بحق الوصول إلى مصدر الخبر، كما يفرض القانون على كل الهيئات والإدارات والمؤسسات أن تزود الصحفي بالأخبار والمعلومات التي يطلبها بما يكفل حق المواطن في الإعلام.

وإذا ما تعود إلى القارئ فإن الجرائد كثيراً ما تدعي أن القراء يمثلون رأسمالها الحقيقي ولكننا عندما نتصفحها نجد صفحاتها عبارة عن مساحات إخبارية وصفقات عمومية وتحقيقات تجارية يضع من خلالها حق القارئ أو حق المواطن في الإعلام. وعليه يلزم القانون ألا يتجاوز الإشهار نسبة الثلث من مساحة الجريدة أي أن الثلاثة أرباع الباقية من الجريدة هي الحق المقدس في الإعلام.

أعود إلى مقولة الرئيس الأمريكي الذي قال لو خبرت بين دولة بلا صحافة وصحافة بلا دولة. لاخترت الثانية، أي أنه يختار صحافة بلا دولة. وبالفعل فإن الإعلام قد تحول إلى دولة وليس مجرد سلطة رابعة غير أننا نريد من دولة الصحافة أن تكون دولة الحق والقانون.

**مداخلة للكاتب الصحفي والإعلامي البرلماني إبراهيم قارعلي مقرر لجنة الثقافة والاتصال والسياحة بالمجلس الشعبي الوطني قدمها بأكاديمية المجتمع المدني يوم 30 جانفي 2012**

عندما نسمع رجال السياسة والإعلام يتحدثون عن الإصلاحات السياسية أو عن الإصلاح السياسي، فلفل أول ما يتبادر إلى الأذهان أن الأمر يتعلق بخلل أو يعطب يجب أن تسارع إلى إصلاحه أو إلى إعادته إلى وضعه الطبيعي. وإذا كانت الكلمات تعرف بأضدادها فالإصلاح لا يقابله في المعنى الآخر للكلمة إلا الفساد، وقد قامت عبر التاريخ السياسي والثقافي للدول والأمم حركات إصلاحية تقودها شخصيات فكرية وثقافية أو تنظيمات حزبية تنزعها شخصيات سياسية راحت تسمى بالإصلاح وتجعل منه الوسيلة والهدف.

إننا في حاجة ماسة جداً إلى الإصلاح الإعلامي مثلما نحن في حاجة إلى الإصلاح السياسي، بل إن حال السياسة لا يصلح إلا بإصلاح الإعلام الذي أصبح يمثل الوجه الخفي أو غير المعلن للفساد الذي استشرى في الوسط السياسي. ولذلك بات من الأهمية بمكان تطهير الصفوف من المندسين في الوسط الإعلامي من أجل تنظيم مهنة الصحافة وإعادتها إلى أهلها وهي المرحلة الثالثة من مسار التطور التاريخي للتعددية الإعلامية في الجزائر. وفي سياق هذه المرحلة، يأتي القانون العضوي المتعلق بالإعلام في هذا السياق والذي نأمل من خلاله في هذه المرحلة أن يضع حداً للفوضى السائدة على مستوى النشر والإشهار والطبع والتوزيع. وهنا لا بد من الإسراع إلى سن القوانين الأخرى المتصلة بالإعلام من أجل تنظيم سوق الإشهار والتوزيع. غير أن الشيء الذي يهمني في المقام الأول هو تنظيم العمل الإعلامي سواء في الصحافة المكتوبة أو الإلكترونية أو الإذاعية أو التلفزيونية.

إنني أتفهم القصد من وراء الحملة الإعلامية ضد القانون العضوي المتعلق بالإعلام من ناشريين وصحفيين وحتى من ناشطين في مجال حقوق الإنسان أدركوا بعد عشرين سنة من النوم العميق أن الصحفي إنسان ويجب أن يعامل معاملة إنسانية بل يجب أن تعاد له كرامته وإنسانيته. ولكنني أفتني من الناشطين في مجال حقوق الإنسان ألا يجعلوا من مهاجمة قانون الإعلام وسيلة للظهور الإعلامي على حساب مأساة الصحفيين خاصة ما يتعلق بالوضعية الاجتماعية التي يجب أن يدافع عنها الناشطون المحققيون.

يشترط القانون العضوي للإعلام في الناشر أو المدير مسؤول النشر في الجريدة أن يحوز على الشهادة الجامعية وأن يكون يتمتع بخبرة عشر سنوات في قطاع الإعلام، ومثل هذا الأمر لا يعجب بالتأكيد المتطفلين على العمل الإعلامي. بل إن الشيء الذي يزعجهم أكثر هو أن القانون يطلب من الجرائد أن تتكيف مع القانون خلال سنة من تنصيب سلطة ضبط الصحافة المكتوبة.

كما أن سلطة ضبط الصحافة المكتوبة هي التي أصبحت تمنح اعتماد العناوين الصحفية وليست مصالح وزارة العدل، وقد استنكر البعض من هؤلاء كيف أن وزارة العدل تنزع منها صلاحية منح اعتماد النشر في حين أن السلطة رفعت يدها من ذلك وتركت المهمة إلى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة والتي تتشكل من زملاء صحفيين. بل إن بعض الدول قد تركت الأمر إلى نقابة الصحفيين التي تمنح اعتماد الجريدة وتحدد من هو الناشر ومن هو الصحفي. فأيهما أسلم، نتوجه إلى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة ونودع طلب الاعتماد الجريدة، حيث يوجد الزملاء الصحفيون الذين انتخبهم صحفيون مثلهم، أم نتوجه إلى المحكمة ونطرق باب وكيل الجمهورية. في حين يجب أن نحتكم إلى العدالة وليس من اللائق أن نجعلها طرفاً في الخصام.

إن الاعتماد الذي يمثل شهادة ميلاد الجريدة قد أصبح بمقتضى القانون العضوي المتعلق بالإعلام غير قابل للتنازل بأي شكل من الأشكال وأي خرق لهذا الحكم يترتب عنه سحب الاعتماد دون المساس بالمتابعات القضائية، وإذا لم تصدر الجريدة خلال سنة يصيب الاعتماد لاغياً بقوة القانون. بل إن الترخيص بإصدار الجريدة أصبح يسلم للناشر باسم المؤسسة الإعلامية التي تصدر العنوان والذي لا يصدر إلا باسمها وفي حالة بيع النشرة الدورية أو التنازل عنها، يجب على المالك الجديد طلب الاعتماد من جديد وفق الكيفيات التي ينص عليها القانون العضوي المتعلق بالإعلام. على عكس ما كان سائداً في السابق حيث كان كل من هب ودب يحصل على رخصة إصدار جريدة لا يتردد في بيعها بالزاد العلني لمن يدفع أكثر. ولهذا لم يعد من الممكن الاستمرار في مثل هذه الوضعية غير القانونية والشاذة في الساحة الإعلامية.

الأكشاك مثلما خرجت من المطابع. إنني أعجب من الجرائد التي تعلن الحرب على الفساد السياسي والمالي في البلاد، بينما هي قد أصبحت العش الذي يحتضن بيض هذا الفساد الذي تزعم للرأي العام أنها تصدى له وتحاربه. ولقد سبق لي أن في هذا الموضوع أن قلت: إننا سواء كنا رجال إعلام أو كنا رجال سياسة، نتحدث عن الإصلاحات السياسية، والإعلام هو جوهر هذه الإصلاحات السياسية، ولذلك فالإعلام في حاجة إلى إصلاح بل إلى إصلاح جذري، ولن تصلح السياسة إذا لم يصلح الإعلام. وللأسف الشديد أن الإعلام الذي كان يفترض فيه أن يساهم في علاج الأزمة قد تحول إلى جزء من الأزمة التي يتخطى فيها المجتمع. فإذا كان جميلاً أن يفرض الإعلام الفساد السياسي فالأجمل من ذلك هو أن تفرض السياسة مثل هذا الفساد الإعلامي. وعليه فإن أكبر تحد يواجه الأسرة الإعلامية هو هذا الفساد الإعلامي الذي أصبح يخنق حرية الصحافة أكثر مما تخنقها القوانين التي تكتم الأفواه وتصادر حرية الصحافة والحق في التعبير. على الرغم من أهمية الإصلاحات السياسية في الجزائر وما يتصل بها من قوانين تهدف إلى ترشيد العمل السياسي والفعل الانتخابي، فإن الإعلام يمثل جوهر هذه الإصلاحات، لأن الحالة السياسية قد أصبحت تقاس بالوضعية الإعلامية. وقد جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام ليضع حداً للفوضى السائدة في الحقل الإعلامي الذي تحول فعلاً إلى حقل أو إلى مزرعة حيث يتم نهب الأراضي الفلاحية مثلما يتم تحويل العقار الفلاحي إلى غير وجهته الطبيعية. لا يجب أن نطمس التجارب الإعلامية الرائدة، كما لا يجب أن ننكر الحرية التي يتمتع بها الصحفي الجزائري في التطرق إلى مختلف القضايا، حيث لم يسلم من النقد لا رئيس البلدية ولا رئيس الجمهورية. بل إن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة قد قرر من جانبه أن يتنازل عن حقه في هذا الشأن لصالح حرية الصحافة ويرفع الترحيم عن جنح الصحافة حيث تمت مراجعة قانون العقوبات في هذا المجال.

لكن للأسف الشديد بعد أكثر من عشرين سنة من التعددية الإعلامية، أن تتحول الصحافة في الجزائر إلى مهنة من لا مهنة له، كما يتحول القطاع الإعلامي إلى إقطاع إعلام نعم إقطاع!!! وذلك أمر طبيعي في وضع غير طبيعي بعدما تم الاستيلاء على هذا القطاع الإعلامي الحيوي من طرف الدخلاء ورجال المال والأعمال المزيفين.

إن عشرين سنة من التعددية الإعلامية أو من الصحافة المستقلة أو من الصحافة الخاصة يمكن تقسيمها إلى عشرينين أو إلى مرحلتين، حيث تمتد كل مرحلة إلى عشر سنوات. فالمرحلة الأولى والتي هي المرحلة التأسيسية قد كانت للمحترفين أو للمهنيين من رجال الإعلام ولذلك فإن التجارب المهنية الإعلامية الناجحة هي تلك التي قام بها هؤلاء، بينما كانت المرحلة الثانية للمزيفين من منتحلي صفة الصحافة سواء كانوا مالكيين أو ناشرين وحتى صحفيين.

والملاحظ خلال هذه المرحلة الخطيرة من تطور الصحافة الجزائرية، أن العناوين الإعلامية قد أصبحت تباع وتكترى مثل السجلات التجارية الوهمية أو المزيقة حيث أن الشركات الإعلامية والتي هي من الناحية القانونية شركات تجارية لم تعد سوى شركات تجارية بالمفهوم السلبي للتجارة التي تنتشر في الأسواق السوداء أو الموازية أو الفوضوية. بينما كان يفترض في هذه الشركات الإعلامية التجارية أن تتطور إلى مؤسسات إعلامية، ولكنها للأسف قد بقيت تتاجر بالإعلام بعدما تحول إلى تجارة تقوم على الربح السريع والتهرب الجباني والتهرب من دفع حقوق الضمان الاجتماعي للصحفيين الذين هم مجرد مستخدمين عن طريق الشبكة الاجتماعية أو عقود ما قبل التشغيل.

### بقلم: إبراهيم قارعلي

مهما يكن من أمر فإن الإصلاح ثورة سلمية من أجل إحداث التغيير الجذري، خاصة إذا كان الأمر يتصل بالفساد السياسي والمالي والإداري الذي ينخر السلطة والمجتمع في آن واحد. والواقع، إذا كان لا بد من الاعتراف بالفساد السياسي الذي أصبح ينخر السلطة والمجتمع والذي يجب أن تسارع إلى إصلاحه، فإننا نتنظر من الإصلاحات السياسية أن تعيد الأمور إلى طبيعتها، ومن الخطأ الاعتقاد أن الإصلاحات السياسية مهمة السلطة والأحزاب فقط أي الساسة والسياسيين. لا، بل على العكس من ذلك تماماً فإن المجتمع كله وخاصة المجتمع المدني يجب أن ينخرط في مثل هذه الإصلاحات السياسية، وإلا فإن الفشل سيكون مآلها الحتمي. وقد سبق لي أن قلت في أحد المواضيع ذات الصلة بالموضوع: لم يعد من المجدي أن ندخل في جدل عقيم حول القوانين المتعلقة بالإصلاحات السياسية خاصة وأن قطارها السريع قد انطلق ليصل بالجزائر إلى محطتها القادمة والتي لن تكون المحطة الأخيرة. والمهم هو أن يصل المواطنون بأمان وهم ينتقلون من محطة إلى أخرى.

يعلم الجميع أم الإعلام والسياسة يمثلان وجهين لورقة واحدة، فلا يمكن أن يوجد إعلام بدون سياسية كما لا يمكن أن توجد سياسة بدون إعلام. وإذا كان من المؤسف أن يرى رجل السياسة في رجل الإعلام عدوه اللدود، فالأغرب من ذلك أن يقول رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أبراهام لنكولن: لو أنني قد خبرت بين دولة بلا صحافة وصحافة بلا دولة فإنني لم أتردد أن أختار الثانية. وعلى ما أظن فإن الكثير من رجال السياسة يفضلون العيش في دولة بلا صحافة في الوقت الذي قد يفضل الكثير من رجال الإعلام العيش في صحافة بلا دولة. لكن ليس على رأي الرئيس الأمريكي، فالدولة تعني النظام الذي هو على نقيض الفوضى.

لقد أصبحت الساحة الإعلامية في الجزائر تتسم بالفوضى وهي أخطر أشكال الفوضى خاصة وأن الأمر يتصل بالرأي العام حيث أن للإعلام دوراً أساسياً في صناعة الرأي العام حتى لا أقول أن للإعلام دوراً خطيراً في تشكيل الرأي العام سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، فالعالم لم يعد تلك القرية الصغيرة وإنما أصبح العالم اليوم بين أيدينا من خلال الثورة العجيبة والرهيبه في ميدان الاتصال والتواصل بين البشر.

أعتقد أن مئة جريدة يومية أو أكثر من ذلك بكثير يمثل الوجه الخفي للفوضى السائدة في الساحة الإعلامية، فلو كان الأمر يتعلق بصحافة جوارية لا اعتبرت ذلك حالة صحية حيث أن الجرائد الجوارية أو المحلية في البلدان التي سبقتنا إلى الصحافة وخاصة في الديمقراطيات الغربية أكثر مقروئية وتوزيعاً من الصحافة الوطنية. لقد تحولت مثل هذه الجرائد اليومية من وسائل إعلام إلى وسائل لنهب المال العام عن طريق الإشهار الذي تغترف منه مثل هذه الجرائد مثلما تغترف أنابيب النفط من آبار البترول. أردت من هذا التشبيه البليغ أن أقول إن مؤسسة الإشهار لا تختلف عن مؤسسة سوناطراك. وهنا يجب أن نضع أكثر من علامة استفهام وأكثر من علامة تعجب. جرائد توزع في وسط البلاد فقط ولا توزع في الشرق ولا في الغرب ولا في الجنوب، ومع ذلك تنشر فيها صفحات إخبارية يكون المعنى بها سكان الجنوب، وما أكثر الصفقات العمومية التي تنشر في جرائد يومية لا تعرف لها اسماً في الساحة الإعلامية، والأخطر من ذلك أن جرائد يومية لا تصدر إلا مرة واحدة أو مرتين، في الأسبوع أي أنها تقوم بتجميع المساحات الإخبارية على مدار أيام الأسبوع لتصدر مرة واحدة ثم بعد ذلك تبقى مكدسة في المطابع ولا تذهب إلى الأكشاك، في حين أن جرائد تعود من